

الفصل الثاني عشر في بيان النشأة بالادخوي وفي النشأة بالسامع وفي النشأة  
على النقي وتفصيل ذلك هذا النشأة بطلاق وصحة تقبل الادخوي في غيبة المرأة  
والامر لا الزوج والمولى تزوج المرأة بسلع موت زوجها او طلاقه ثم حتى حرمه حوته النشأة  
بموت المصاهرة تقبل الادخوي واختلف في النشأة على وقف بالادخوي وهل يخلف  
فيما يقبل النشأة بالادخوي طرق ثبوت ثلاث اولها رضاع وثالثها عند مواضع قبول النشأة  
جسدية الادخوي مسائل النشأة بالسامع والنشأة بجوازها في النسب والقضاء والوث  
والاخول والمهر واصل الوقف لا يشترط بل لا بد من بيان الموقوف عند جواز التصريح بالتمتع  
في غير الوقف الفرق بين قولها اشترطت ما ذكرها من الناس مسائل النشأة على الخلف  
وهي لا تقبل او قامت على اثبات وفيها نفي تقبل وتقبل على النقي المتواتر به بعض ما يقبل في النشأة  
على النقي بما ثبت شرطه بغيره ولو كان نفي او قامت على اثبات في محتملة تقبل ولو صح  
النقي ولو لم يقبل في حق حقيقة تزد ولو صح في النشأة النشأة بغيره لا يشترط في النشأة  
منذ التزوج في الارث **الفصل الثالث عشر** في النشأة على وقف النشأة على وقف وفيه مسائل  
مترق في الوقف متعلقه وتفصيل ذلك هذا العقادما لوقفية هاهن وقفها على اية الناس  
يقضي بها ان في غيبة عمار الوقف وما فاعه هل تسع الادخوي من الموقوف عليهم الصريح  
دعوى الوقفية وعن ادخوي في الوقف باع عقالا او شري في ادخوي له وقف شهد الوقف  
بلايان واقفة لو ذكرها الواقف لا الموقوف بعضهما يصح بارة في الوقف بالسامع ان  
يعمل بمكة في خطر وقضاة ما ضة اذ الموقوف انما يوقفه بالحق والاولا والاولا  
لو مضروب في خاوت بخلق وقفية لا يقضي به الاحكام بناء مستاجر في وقف اذ اذ اذ  
عقد الوقف باعتبار زيادة عهدها كمال اولاد واجل تعنتا المالك اولى لوصي الزوجة  
يقضي بقتل ناسخ وقفية وقال بينه وعمر المصلحة اي يحل له المثل متولى اجر يدون اجره  
لزمه فانه وكان اجره منزل خبيره شره المثل لثبته لوقف شره يطبخوا استبدال الوقف  
مسئلة يسع الوقف وقف مسئلة دخول ولد البنت في الوقف على اولاد البتيرة  
في الحصول للمترقي لوقت العشاء والظرفه صلا ام اجرة وقف المنقول في بحر الالتمعاض  
حكم وقف التمتع الميراث حكم وصية دار على المسجد يقضي بسنة في الجارة دار الوقف  
ثلاث سنين في ارضه طالب التولية لا يوجب كل ذلك القضاة وقف بناء يدون ارضه ما  
يطبق عليه مطلق الوقف شرط الوقف كقول الشارع الا في مواضع ترتيب ارضه  
ياتر الموقوف كل سنة فذره للتمتع والاولا اذ لا حاجة اليه بين الاقارب الوقف لا يرد له  
**الفصل الرابع عشر** في النشأة على وقف وفيه مسائل  
تناقض الشاهد في شهادته وتعلقه وجوه وصحة ذلك وتفصيله ذكره ههنا قال له كتب  
المان خطا اقراخي كذا يكون اقراخي منهن الذي عليه ان الشاهد اقراخي لا يصح

الشاهد

الشاهد لو اتاكم اقراره قاله لاشهارة في ثم شتمه يقبل الرجوع ان يقول كنت مبتلا في  
شهادتي ما عرف بوقته فافضل بما ووجه يوجب الزيل شاهدة ذكر الاحتياج اليه فكل  
خلافا لاحتياج اليه فذكره وتركه سواء مسئلة ايجاب الضمان على الشاهد **الفصل الخامس عشر**  
في الاحتياج في التكليف وما يتعلق به وفيه ما يصدق به وفيه انواع الاثبات في  
المترقة التكليف المتأخر في الدعاوي العينية فانما يخلف في غير الوقف فيما لا يملك  
فيما لم يجز الترخيص في مواضع الخلف على اثبات التكليف على العلم بنشأة التكليف  
على الثبات وعلى فعله به على العلم الا اذا كان شبهة يقبل به في غير الوقف بنات في اوجب  
الخلف بنات لوقفة القاضي على العلم لا يعتبر كونه او وجوبه على العلم بنشأة التكليف  
مسئلة يخلف فيها كالتماصين ان ابن الميت يخلف كل الورثة تخلف احوال الورثة بلون  
الميت كافة التكليف على فعله ما يكون على العلم اذ قال الخائف لا على له اما لو قال له علم  
بنات النوع الثالث في مواضع الخلف على الحاصل والتكليف على السبب الذي عليه ولو كان  
السبب يخلف على السبب او قاله ما على ما يدعيه يخلف على الحاصل ولو ينبغي ان يفوض  
هذا الى القاضي يخلف كرضاءه من المصلحة النوع الرابع في ما يجري في الخلف  
وما لا يجري في كل موضع لو اقر له فاذا انكره لفض الا ثلاث البتيرة في الاستحباب  
دون الخلف وفيه يقولها لا يخلف في علاجها واما ان والعتا والناضون ان هذا لو  
الذي عليه متعنتا اما لو نظرنا يقضي بقوله اي حصة الا لا يخلف في كلح ورجحه يستلبد  
فصرف ونسب وولاه في في في الا يذات لم يذبح المذبح هذه الاشياء مالا اما لو انما يخلف  
وفاقا النوع الخامس في مسائل مترق متعلقة بالبين لو اراد الخلف فغير متعلق من غاصب  
باعد يخلف ولو اراد اخذ العين بدل على المترقي دعوى الخلف على غير ذلك البدر لا تسع  
التكليف عند خبير القاضي لا يعتبر ان التناول لو لم القاضي يتكلمه مئة واحدة جاز  
عرض عليه البين ثلاث مرات فاقى فقال قيل الحكم الخلف استعمل بدل التناول فهل ولو لم جاز  
التناول حقيقي وتكفي عهده وصحة اذ وان يحانك ترهن ان المربي يخلف في قضى  
بلد كن القبول ولا يثبت له بخلاف المدي تسلم ان الى الوكيل في غير ذلك لا يصح  
تخلف الخيرة بخيار البلوغ وتخلف الضم من حكمه ما لا يك استنبا وخال اي انشاء لا  
يصدق بالبنية في كل موضع اذ جاز اقره كما ما يخلف عند سدس وربعه في قول بعض الخلف  
القاضي اذ جعل التبرية في بيعه فله تخلفه خمسون اربعة اشياء يخلف القاضي في الضم  
بلا طلب المدي الاجماع على تخلف مترقي في بن على الميت بلا طلب وارثه او وصيه  
وكيل ووصي وموتل واب وصير شتمه ولا يوجب الا وكيل مع او وصية مترقي في بيع  
لا يخلف الشاهد في لانه على اربعة اشهره تخلف المترقي والشاهد منسوخ باطل  
وفي قول بعض جواز تخلفه لثبته جاز التخلف بطلاق وعقار ولو ان الخلف لا